

صياغة المصطلحات وتداخلها في رحاب قضايا النقد الأدبي القديم

Term Formation and Overlap in the Matters of Ancient Literary Criticism

حنان بحشة^{*1}

1 جامعة جيجل، (الجزائر)، bahchahanane@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/08/13

تاريخ المراجعة: 2021/09/30

تاريخ النشر: 2022/03/30

ملخص:

نُعالجُ في هذا البحث مسألة المصطلح في ارتباطه بقضايا النقد الأدبي القديم، انطلاقاً من عناوينها - كمصطلحات محورية- وصولاً إلى ما أفرزته جهودُ النقاد فيما من مصطلحات صاحبت أحكامهم وآراءهم، وشكلت أغلبها تكاملاً مصطلحياً بين تلك القضايا، ونهدف من خلال ذلك إلى إبراز مساهمة قضايا النقد الأدبي في صياغة المصطلح من جهة، و مساهمة المصطلح في تكوين القضايا النقدية والتّنبؤ لها من جهة أخرى، وأن كل قضية -على أهميتها- بمفاهيمها ومصطلحاتها لم تنشأ بمعزلٍ عن القضايا الأخرى، لنخلص إلى أهمية هذا الرّبط المصطلحي في تحديد سيّورة قضايا النقد الأدبي القديم.

الكلمات المفتاحية: صياغة المصطلح، قضايا النقد القديم، الطّبّع والصّنع، الصدق والكذب، السرقات الأدبية.

Abstract:

This study addresses the question of terminology in relation to the matters of ancient literary criticism. From the titles of the latter being pivotal terminology to terms produced by the efforts of critics—via their opinions and assertions—in the aforementioned matters, the terminological integration of said matters was achieved for the most part. Based on that, we seek to highlight, on one hand, the contribution of literary criticism matters when it comes to term formation, and the role of the term itself, on the other hand, in fashioning and theorizing matters of literary criticism. We also aim to demonstrate that every issue with its terms and concepts, no matter its importance, did not emerge in isolation from other issues. We then conclude that terminological interrelation is crucial in defining the continuity of ancient literary criticism.

Keywords: Term formation, Ancient Literary Criticism, Innateness and artificiality, Truthfulness and Lying, Plagiarism.

* المؤلف المراسل.

أولاً-مقدمة:

لم تكن القضايا التي عرفها نقدنا الأدبي القديم بخصوصياتها الثقافية والمعرفية، وبجهازها الاصطلاحي والمفهومي وليدة نطاق زمني محدد، بل إنها ضربت في عمق نشأته، ولازمت ظهور أولى الآراء الدوقية، وأبسط الأحكام الجزئية، وقد ترجمت تلك القضايا وعيا نقدياً نظرياً متيناً، وفكراً تفاعلت في تكوينه عوامل وعناصر معرفية وثقافية مختلفة، ومصطلحات عديدة اختزلت مفاهيم وتصورات نقاد حملوا على عاتقهم مهمة وضع النقد الأدبي في الطريق الصحيح، فمهدوا بذلك لخلق نظرية نقدية شكلت كل قضية من قضاياهم جزءاً منها، ولأن ما يهمننا في هذا البحث من أمر هذه القضايا محكومٌ بمجال المصطلح، وقفنا على ما أفرزته جهود النقاد فيها من مصطلحات، كما وقفنا على ما اختزلته تلك المصطلحات بدورها من تصورات، وكيف ساهمت في تطوير البحث فيها، وأدت إلى ثراء في المفاهيم رافقه ثراء فيها، وقد اخترنا في سياق هذا البحث ثلاث قضايا من القضايا النقدية التي تدارسها النقاد القدامى، ثراء وترابطاً، وهي: قضية الطبع والصناعة، قضية الصدق والكذب وقضية السرقات الأدبية، وهذا ما قصدنا اكتشافه من خلال الإشكالية التالية: كيف ساهمت قضايا النقد الأدبي القديم في إثراء الحقل المصطلحي والإفادة منه؟

هذه الإشكالية نحاول الدفاع عن الفرضية التالية:

المصطلحات التي اختزلت تصورات القضايا النقدية الأدبية القديمة وأحكام النقاد وآرائهم فيها، مصطلحات رחالة متداخلة انتقلت من ناقدٍ إلى آخر ومن قضية إلى أخرى، وساهمت في إثراء الحقل المصطلحي من جهة، وإثراء آفاق التفكير النقدي من جهة أخرى. استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي تناسب مع طبيعة هذه الدراسة، واستخدمناه في وصف وتحليل مسألة المصطلح صياغة وتداخلاً من خلال قضايا النقد الأدبي. وعقب هذه المقدمة التي عرضنا فيها -باختصار- حدود البحث وإشكاليته و الهدف المرجو منه، نُقدِّم عناصره التي ورعناها على ثلاثة عناصر:

1. المصطلح من خلال قضية الطبع والصناعة.

2. المصطلح من خلال قضية الصدق والكذب.

3. المصطلح من خلال قضية السرقات الأدبية.

لنخلص في الأخير إلى خاتمة نجمع فيها ما توصلنا إليه من نتائج وما أوردناه من ملاحظات. ثانياً- المصطلح من خلال قضية الطبع والصناعة:

الطبع مرتبط في منظور النقاد بالصناعة في تصنيف الشعراء، وهما طرفا قضية نقدية هامة «سايرت الأدب في نشأته وتطوره وخضعت لآراء النقاد وتباين آرائهم، حتى صارت عندهم مشكلة يقفون عندها، ليفضلوا هذا ويذموا ذلك»¹، ومعياراً لا يتجاوزونه في ممارساتهم النقدية.

وللبينة - (حسب الجاحظ 255هـ) - أثر في الطبع، ومنه في الكلام، إذ «لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، ولا ساقطاً سوقياً... (و) لا ينبغي أن يكون وحشياً، إلا أن يكون المتكلم به بدويّاً أعرابياً، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي»²، فيدافع عن العرب، وحسبه كل شيء عندهم «بديهية

وارتجال، وكأنه إلهام وليست معاناة، ولا مكابدة، ولا إحالة فكرة، ولا استعانة، وإنما هو أن يصرف وهمه إلى الكلام، وإلى رجز يوم الخصام، أو حين أن يمتح، على رأس بئر أو يحدو ببيعير، أو عند المقارعة والمناقلة، أو عند صراع أو في حرب. فما هو إلا أن يصرف وهمه إلى جملة المذهب، وإلى العمود الذي إليه يقصد، فتأتيه المعاني أرسالاً، وتتناول عليه الألفاظ انثيالاً³، وقد حشد في سياق طرحه للقضية جملة من المصطلحات منها: العامي، الساقط السوقي، الوحشي، البدوي، الأعرابي، البديهة والارتجال، الإلهام، المعاناة، المكابدة، إحالة الفكر، الاستعانة، المتح، الحدو، المقارعة، المناقلة، جملة المذهب، العمود، القصد.

وقسم (ابن قتيبة 276هـ) الشعراء إلى قسمين: المتكلف ذاك «الذي قوم شعره بالثقاف، ونقحه بطول التفتيش، وأعاد فيه بعد النظر، كزهير والحطيئة»⁴، والمطبوع «من سبج بالشعر واقتدر على القوافي، وأراك في صدر بيتة عجزه، وفي فاتحته قافيته، وتبينت على شعره رونق الطبع وشي الغريزة، وإذا امثحن لم يتلعثم ولم يتزجر»⁵ فالتكلف عنده في مقابل المطبوع، يقوم بالتثقيف والتنقيح والتفتيش وإعادة النظر، طلباً للجودة، وتجنباً لماخذ النقاد، وقد جاد في هذا الباب بمصطلحات: الثقاف، التنقيح، التفتيش، بعد النظر، المطبوع، المتكلف، من سبج بالشعر، اقتدر على القوافي، الصدر، العجز، الفاتحة، القافية، رونق الطبع، وشي الغريزة.

ومن الذين عمقوا النظر في هذه القضية (القاضي الجرجاني 392هـ) بتمثله حقيقة اختلاف طبائع الشعراء من بيئة إلى أخرى، فالقوم «يختلفون في ذلك، وتباين فيه أحوالهم، فيرق شعر أحدهم، ويصلب شعر آخر، ويسهل لفظ أحدهم، ويتوغلر منطق غيره، وإنما ذلك بحسب اختلاف الطبائع، وتركيب الخلق، فإن سلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة وأنت تجد ذلك ظاهراً في أهل عصرك وأبناء زمانك، وترى الجافي الجلف منهم كز الألفاظ، معقد الكلام، وغر الخطاب»⁶، ومنه فصفاً الطبع -حسبه- راجع إلى البيئة التي خرج منها، وقد بين أن بعض الشعراء قد أخذوا على سهولة ألفاظهم، وبساطة معا

نهم، واتهموا بالضعف، دون الرجوع إلى الأمر على أنه انعكاس لطبيعة ذهنيهم وليونة حضارتهم، ولا مؤاخذه منه على ذلك لأنهم «ترققوا ما أمكن، وكسوا معانيم ألطف ما سنج من الألفاظ، فصارت إذا قيست بذلك الكلام الأول يتبين فيها اللين فيظن ضعفاً»⁷، والمطبوع ضد التعبير عن المبالغة في الاعتناء والإجهاذ، يتطلب ترك التكلف ورفض التعمل والاسترسال للطبع، وتجنب الحمل عليه والعنف به»⁸، و«المهذب الذي صقله الأدب، وشحذته الرواية، وجلته الفطنة، وألهم الفصل بين الرديء والجيد، وتصور أمثلة الحسن والقبح»⁹، أما المطبوع المستحسن فلا ينفي عنه بعض التهذيب والصقل، وممارسة النقد من طرف الشاعر على قصيدته قبل عرضها على النقاد.

ومما اصطلح في هذا السياق: السهولة، التوغلر، سلامة اللفظ، سلامة المعنى، الجافي الجلف، كز الألفاظ، معقد الكلام، وعر الخطاب، التكلف، التعمل، الاسترسال للطبع، المهذب، الرديء، الجيد، الحسن، القبيح.

وقد انتهج (ابن رشيق 456هـ) التقسيم في هذه القضية: «المطبوع هو الأصل الذي وضع أولاً، والمصنوع إن وقع عليه هذا الاسم فليس متكلفاً تكلف أشعار المولدين، لكن وقع فيه هذا الاسم الذي سمّوه صنعة من غير قص ولا تعمّل، لكن بطباع القوم عفوا فاستحسنوه ومالوا إليه بعض الميل، بعد أن عرفوا وجه اختياره على غيره، حتى صنع "زهير" الحوليات على وجه التنقيح والتثقيف: يضع القصيدة ثم يكرّر نظره فيها خوفاً من التعقب بعد أن يكون قد فرغ من عملها في ساعة أو ليلة»¹⁰، فالمطبوع هو الأصل في الشعر، أما المصنوع فليس

ما طالته الصنعة دون قصد، لأنّ الشاعر قد يوظف البديع غير متعمّد في بعض مواضع القصيدة، وهو لا يسقط القصيدة ما لم يطع عليها، وذلك أنّهم «استطرفوا ما جاء من الصنعة نحو البيت والبيتين في القصيدة بين القصائد، يستدلّ بذلك على جودة شعر الرجل، وصدق حسّه وصفاء خاطره، فأما إذا كثّر فهو عيبٌ يشهد بخلاف الطبع، وإثار الكلفة، وليس ينجه البتّة أن يتأتّى من الشاعر قصيدة كلّها أو أكثرها مُتصنّع من غير قصد»¹¹، وأنتجت جهود «ابن رشيق» في القضية مصطلحات عديدة - وإن كانت خلاصة قراءاته السابقة لنقاد المشرق - منها: المطبوع، المصنوع، المتكلف، المولّد، التعمّل، الاستحسان، التنقيح، التثقيف، الاستطراف، الجودة التصنّع من غير قصد.

وبالنظر في الآراء التي استقيناها من نصوص النقاد ممّن تخيّرنا، نلمس التقارب مرّة والتباين مرّة أخرى، كما تستوقفنا هذه القضية بتشعبها، قضية بارزة شغلت الشعراء والرواة والنقاد، بمفاهيم اختزلها المصطلح المركّب "الطبع والصنعة"، وسار طرفاه في التحوّل الملازم لخصوصية الزمّن والحضارة، وقد انبثقت عن هذا الأصل جملة من المصطلحات كالتكلف، التثقيف، التنقيح، الغريزة، الاسترسال، الجودة، الرذاعة، الحولي، المحكّك، الصناعة، الفطرة وغيرها.

ثالثاً- المصطلح من خلال قضية الصدق والكذب:

. اهتمّ النّقد العربي اهتماماً كبيراً بقضية الصدق والكذب، وقرنها بالشعر الذي «يمثّل الشّجاعة والمروءة والفروسية والمثل العليا... (التي) كانت تخضع للعرف الاجتماعيّ الذي كان يرى صحّة الشعر أو صدقه أساساً في الحكم عليه: ولهذا قالوا: إنّ أصدق الشعر ما كان مطابقاً للنّظم الاجتماعيّة السائدة آنذاك، فقد كان الأدب الجاهليّ صورة صادقة لحياة العرب وواقعهم»¹²، فكان بذلك الصدق معياراً للحكم على شاعريّة الشاعر، ولهذه القضية مساحة واسعة في مدونات النقاد، اختزلتها آراء ومواقف وأحكام عكست جهودهم وأفرزت مصطلحات عديدة، هي -أولاً- وليدة البيئة الثقافيّة والمعرفيّة التي احتضنتهم إلى جانب الشعراء.

لقد مال (الجاحظ 255هـ) إلى الواقعيّة الأدبيّة، وكره الخيال الجانح، ودعا إلى تجنّب المبالغة في التّصوير، وضرورة احترام مقتضى الحال¹³، وقد علّق على الإفراط في التّصوير بقوله: «أفرط المولّدون في صفة السرعة - وليس ذلك بأجود - فقال شاعرٌ منهم يصف كلبةً بسرعة العدو: كأنّها ترفع ما لم يوضع...»¹⁴، كما حتّ على ضرورة التقيّد بمقتضى الحال، ونبه إلى ما قد يقع فيه أثناء المدح، ويقول عن إصابة المقادير: «ويذكرون الكلام الموزون ويمدحون به، ويفضّلون إصابة المقادير، ويذمّون الخروج من التّعديل... (فليس) طيب الطعام بكثرة الإنفاق وجودة التّوابل، وإنما الشّأن في إصابة القدر»¹⁵، ومن مصطلحاته في السياق: المولّدون، الإفراط، المدح، الكلام الموزون، إصابة المقادير، الخروج من التّعديل.

وينبّه (ثعلب 291هـ) إلى قضية الصدق في باب تطرّفه لعنصر الإفراط والإغراق، حين أورد جملةً من الأبيات لشعراء مختلفين أفرطوا في المعاني، وأوردوا كذباً فنياً لا يتطابق مع الواقع، فعاب على "المتنبّي" قوله: وقد أغتذي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل¹⁶

وخلط «بين دراسة الأساليب من النّاحية البلاغيّة وبين تصنيف أغراض الشعر وبين الملاحظات الانطباعيّة الدّوقيّة في النّقد، ويجمع اصطلاحات هذه المعارف المتواضعة ويضع لها المسمّيات أو يستعير مسمّيات عصره»¹⁷، وفي تلميح لقضية الصدق يستعير من البلاغة الإفراط والإغراق.

وفي باب حديثه عن المثل الأخلاقية عند العرب وبناء المدح والهجاء عليها، تطرق (ابن طباطبا 322هـ) لجملة من الخلال توارثها العربي، وفُسرَت في حياته من المستوى الأخلاقي إلى العادات والتقاليد، وجرت في أعراف القبائل، وقد «استعملت العرب هذه الخلال وأضدادها، ووصفت بها في حالي المدح والهجاء مع وصف ما يُستعدُّ به لها ويتهيأ لاستعماله فيها»¹⁸، وكانت تلك الصفات معياراً بأضدادها للحُكم النقدي في غرضي المدح والهجاء. وفي حديثه عن علّة حُسن الشعر يذهب إلى أنّ «الفهم يأنس من الكلام بالعدل الصواب الحق، والجائز المعروف المألوف، ويتشوف إليه، ويتجلى له، ويستوحش من الكلام الجائر، والخطأ الباطل، والمحال المجهول المنكر، وينفر منه، ويصدأ له»¹⁹، وذلك أنّ «النفس تسكن إلى كلّ ما وافق هواها، وتقلق ممّا يخالفه ... فإذا صدق وُزود القول نثراً ونظماً أثلج صدره»²⁰، وكان له قبولاً عنده.

ومن شروط الشعر «موافقته للحال التي يعدّ معناه لها»²¹، وصدق عبارته التي «إذا وافقت هذه الحالات، تضاعف حسن موقعها عند مستمعها، لاسيما إذا أُيدت بما يجذب القلوب من الصدق عن ذات النفس بكشف المعاني المختلفة فيها، والتّصريح بما كان يكتُم منها، والاعتراف بالحق في جميعها»²²، والظاهر أنّ ما بدا لنا من المصطلحات في نصوص "ابن طباطبا" حول قضية الصدق والكذب كان مركّباً مثل: الصدق والكذب، المثل الأخلاقية، المدح والهجاء، صدق العبارة، موافقة الحال.

ويرى (قدامة بن جعفر 337هـ) «أنّ فحاشة المعنى لا تكمن في ذاته، بل في طريقة تناوله... وهو بهذا قد نفى الصدق والكذب الواقعيين وأقرّ الصدق الفني»²³، وعرض للمدح الصادق مستدلاً بما قال "عمر بن الخطّاب" في تقديم "زهير": «إنّه لم يكن يمدح الرجل إلّا بما يكون للرجال. فإنّه في هذا القول إذا فهم وعمل به منفعة عامة، وهي العلم بأنّه إذا كان الواجب أن لا يمدح الرجال إلّا بما يكون لهم وفهم»²⁴، والشاعر المجيد من مدح دون مبالغة، وأقام معايير التقدي وفق ما يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي.

وقد تطرّق إلى عنصر المبالغة إذ «وصف شعراء مصيبون متقدّمون قوماً بالإفراط في هذه الفضائل، حتّى زال الوصف إلى الطّرف المذموم، وليس ذلك منهم إلّا كما قدّمنا القول فيه، في باب الغلو في الشعر من أنّ الذي يراد به إنّما هو المبالغة والتّمثيل، لا حقيقة الشّيء»²⁵، وهذه المبالغة لا تعني حقيقة الشّيء، و"قدامة" لا يريد من الشاعر الصدق الواقعي، وإنّما يطالبه بالصدق الفني، لأنّ الصدق الفني هو الأصل الذي يعمل على تطوّر الفنون، ولاسيما الشعر، كما يعمل على التعرّف على الصدق الواقعي، لكونه الدّعمة لكلّ عمل فني²⁶، فمنطلق الشاعر بدءاً واقعه، ثم ليبلغ بالتّصوير مراتب تتفاوت بحسب قدرته وإجادته، وقد جاد البحث في قضية الصدق والكذب عند "قدامة" بمصطلحات منها: المدح، الصدق، شعراء مصيبون متقدّمون، الإفراط، الطّرف المذموم، الغلو في الشعر، المبالغة، التّمثيل.

ويقول (الأمدي 370هـ) كذلك بالصدق الفني، «ويقرّر أنّ الأخلاق لا تحدّ من حرّية الشاعر في التّعبير عن المعاني»²⁷، ويرى أنّه «لا يُطالب بأن يكون قوله كلّ صدقاً، ولا أن يوقعه موقع الانتفاع به، لأنّه قد يقصد إلى أن يوقعه موقع الضّرر»²⁸، وعن شيوخ العلم أنّهم «زعموا أنّ صناعة الشعر وغيرها من سائر الصّناعات لا تجود وتستحكم إلّا بأربعة أشياء [هي]: جودة الآلة، وإصابة الغرض المقصود، وصحّة التّأليف، والانتهاؤ إلى تمام الصّنع من غير نقص فيها ولا زيادة عليها»²⁹، فالشعر يقوم بتأليف القصيد مع أدوات البناء والصّياغة، والكلام من فضائله أن يكون صدقاً، نافعاً، حينياً، حسن التّأليف، مستعملاً بمقدار الحاجة³⁰، ومن المصطلحات التي

جاءَ بها "الأمدي" في نظره لقضية الصدق والكذب: الصدق، صناعة الشعر، جودة الآلة، إصابة الغرض المقصود، صحة التأليف، الانتهاء إلى تمام الصنعة.

ويرى (ابن رشيق 456) في معرض حديثه عن فضائل الشعر ومزاياه «أن الكذب الذي اجتمع الناس على قبحه حسن فيه، وحسبك ما حسن الكذب، واغتر له قبحه»³¹، فيباح للشاعر ما يحرم على غيره، وتقاس جودة شعره بحسب قدرته على تحسين القبيح، «ما ظنك بقوم الاقتصاد محمود إلا منهم، والكذب مذموم إلا منهم ... وقيل ليس لأحد من الناس أن يطري نفسه ويمدحها في غير منافرة إلا أن يكون شاعراً، فإن ذلك جائز له في الشعر، غير معيب عليه»³²، وإن بالغ في مدح نفسه، فاستقى من المصطلحات: الكذب، القبح، الحسن، تحسين القبيح، المتقدمون، الاقتصاد.

وبهذا فقد عبّرت قضية الصدق والكذب بما أفرزته من مصطلحات عن بيئة النقاد وثقافتهم وعكست طبيعة تفكيرهم، فبرزت مصطلحات أصيلة في ميدان النقد واستُعيرت مصطلحات من العلوم المصاحبة له كعلمي البلاغة والنحو، وساهمت هذه القضية في إثراء حقل المصطلح النقدي.

رابعاً- المصطلح من خلال قضية السرقات الأدبية:

تقوم المعرفة الإنسانية على التراكم، ويستمر الفكر في امتداده يتلقفه اللاحق أينما يتركه السابق، والسرقة في مجال الأدب موجودة، يعرفها الشعراء والرواة والنقاد منذ العصر الجاهلي، أما سبب اهتمام النقاد العرب بمعالجتها فلا «يرجع إلى موضوع السرقات من حيث هي سرقات فحسب، بل لارتباطها بموضوعات أخرى»³³، وقضايا عالجتها النقاد كقضية "اللفظ والمعنى" وقضية "الطبع والصنعة" و"قضية عمود الشعر" وقضية "المحدث والقديم"، وقد ارتبطت بنقد الشعر وكانت عماد دراسته، والنظر في هذه القضية يضعنا أمام مجال واسع ثري بالمصطلحات رغم اضطرابها وتشابكها وتكرارها بين النقاد.

فقد تطرق (ابن سلام الجمحي 232هـ) إلى سرقات الشعراء الجاهليين رغم ما عُرف عن أصالة الشعر في وقتهم، فذكر أن «قراد بن حنش» من شعراء غطفان، وكان قليل الشعر جيده، وكانت شعراء غطفان تُغير على شعره، فتأخذه فتدعيه»³⁴، وذكر «بنو سعد بن زيد مناة» تدعي هذا البيت لرجل من «بني مالك» من «سعد» يُقال له «شقة»³⁵.

والسرقة في منظور «ابن سلام» مُخرجة بصفة الإغارة والأخذ والإدعاء، وهي ضاربة العمق في تاريخ الشعر العربي. وذكر (ابن قتيبة 276هـ) أن الكثير من أبيات «امري القيس» قد اغتصبها الشعراء الذين أتوا بعده وحسبه: «لم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص به قومًا دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مفسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره»³⁶، مُشيراً إلى فكرة المعنى المشترك بين الشعراء، ومنه إلى فكرة القديم والمحدث قائلاً: «ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد عنهم، وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا»³⁷، وهنا يثبت تداخل قضايا النقد مع بعضها وتشابكها، ومن مصطلحاته فيها: السلخ والاستلاب وكان الأخذ بدل السرقة.

وتطرق (ابن طباطبا 322هـ) لقضية السرقات في معرض حديثه عن الصفات والميزات التي يجب أن يتحلى بها الشاعر؛ إذ عليه أن «لا يُغير على معاني الشعر فيودعها شعره ويخرجها في أوزان مخالفة لأوزان الأشعار التي يتناول منها ما يتناول، ويتوهم أن تغييره للألفاظ والأوزان مما يستر سرقة»³⁸، فيلتبس بهذا العذر للشعراء

المتأخرين بأن يأخذوا ممن سبقوهم شُرط جعل المأخوذ حسناً، فإن «تناول الشاعر المعاني التي قد سبق إليها فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يُعب بل وُجب له فضل لطفه وإحسانه فيه»³⁹، ومن شُرط استحسن السرقة والأخذ عن السابقين عند "ابن طباطبا" أن يزيد الأخذ على ما أخذ، ويستعير المعاني من خارج المجال الذي يكتب فيه، إلا أن ذلك في نظر نقاد آخرين لا يسقط عن الشاعر مهمة السرقة، وقد استعمل في عرضه لقضية السرقات جملة من المصطلحات منها: السرقة والأخذ والإغارة، استعارة المعاني، عكس المعاني، المنظوم، النثر، كما استدعى جهده فيها ما ارتبط بها من قضايا نقدية كقضيي القديم والمحدث واللفظ والمعنى.

أما (القاضي الجرجاني 392هـ) فقد ألف كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" وحاول إنصافه، وخاصة فيما تعلق بقضية السرقات التي عرضها موضحاً أن مصطلح السرقة قد يتداخل مع جملة من المصطلحات الأخرى التي يمكن إطلاقها على من قام بسرقة غيره، فخطب النقاد قائلاً: «ولست تعد من جهابذة الكلام، ونقاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه، وتحيط علماً برتبته ومنازله، فتفصل بين السرقة والغصب، وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف الإمام من الملاحظة وتفريق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء السرقة فيه، والمبتذل الذي ليس لأحد، وبين المختص الذي حازه المبتدئ فملكه، وأحياء السابق فاقتطعه؛ فصار المعتدي مختلساً سارقاً، والمشارك له محتدياً تابعاً، وتعرف اللفظ الذي يجوز أن يقال فيه: أخذ ونقل، والكلمة التي يصح أن يقال فيها هي لفلان دون فلان»⁴⁰، ويرى أن إدراك السرقة أمر ليس بالهين ولا بالبسيط وذلك كون السرقة لا تقتصر على ما يظهر، وإنما لا بد من التعمق في الأغراض والمقاصد الماثلة خلف الألفاظ والظواهر⁴¹، والحاظ من الشعراء ذاك الذي «إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنفه وعن وزنه ونظمه، وعن رويته وقافيته، فإذا مر بالغبي الغفل وجدهما أجنيبين متباعدين، وإذا تأملهما الفطن الذكي عرف قرابة ما بينهما، والوصلة التي تجمعهما»⁴²، فيقترب من أن يمنح الشاعر العذر إن هو تمكن من إجادة الأخذ وإعادة تشكيله أحسن من سابقه، وذلك أن «من تقدمنا قد استغرق المعاني وسبق إليها، وأتى على معظمها...ومتى أجهد أحداً نفسه، وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه»⁴³، فالسرقة عنده "داء قديم، وعيب عتيق، وأنه لا غنى للشاعر عن الاستعانة بخواطر الآخرين والاستمداد من قرائحهم للأسباب التي ذكرنا سالفاً، ويرى أن إطلاق مصطلح السرقة دون تدبر واستقصاء إطلاق مجحف، والأحرى القول: فلان قال كذا وقد سبقه إليه فلان»⁴⁴.

وقضية السرقات عند "الجرجاني" تضمنت مصطلحات متشابكة تداخلت فيها مختلف قضايا النقد؛ كقضية القديم والمحدث، وبرزت مصطلحات عدة منها: السرقة، الغصب، الإغارة، الاختلاس، الإمام، الملاحظة، الإدعاء، الاحتذاء، التبعية، الأخذ، النقل.

أما (أبو هلال العسكري 395هـ) فقد صنف أخذ الشعراء في قسمين: أخذ حسن وأخذ قبيح، وجعل المعاني كذلك على ضربين؛ منها ما يستدعيه صاحب الصناعة ومنها ما يحتذيه على منوال تقدم، وأنه لا يمكن تجاوز معاني السابقين لأن «المعاني مشتركة بين العقلاء، فربما وقع المعنى الجيد للسوقي والنبطي والزنجي، وإنما تتفاضل الناس في الألفاظ ورصفها وتأليفها ونظمها، وقد يقع للمتأخر معنى سبقه إليه المتقدم من غير أن يلم به، ولكن كما وقع للأول وقع للآخر»⁴⁵، كما وضع شروطاً للأخذ الحسن للمعاني ووضح طبيعة الأخذ السيء؛ إذ يتوجب على الأخذين «أن يكسوها ألفاظاً من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم، ويوردوها في غير حليتها

الأولى، ويزيدوها في حسن تأليفها وجودة تركيبها وكمال حليتها ومعرضها، فإذا فعلوا ذلك فهم أحقّ بها ممّن سبق إليها»⁴⁶، كما تنبّه إلى الأثر البيئي في تشابه المعاني، وأنّ السرّق عسير الكشف عنه "فقد يغيبُ عن الباحث في الشعر أو النثر إن تمكّن صاحبهما من أخذ المعنى من النظم ووضعِه في النثر أو العكس"⁴⁷، وأفرزت جهوده في القضية جملة مصطلحات منها: الأخذ، السرّق، الإتياع، المقلّد، الأخذ الحسن، الأخذ السيّئ، كما تداخلت معها مصطلحات ارتبطت بقضايا نقدية أخرى كحُسن الرّصف والأبين معنّى والسّبك والمحلّول والمنظوم والازدواج.

أمّا (ابن رشيق 456هـ) فقد تمثّل أفكار السابقين في قضية السرقات، وجمع مصطلحات عديدة تفرّقت في مدوّنتهم، وباب السرقة عنده «باب متّسع جدّاً، لا يقدر أحدٌ من الشعراء أن يدعي السّلامة منه، وفيه أشياء غامضة، إلّا عن البصير الحاذق بالصّناعة، وأخرى فاضحة لا تخفى على الجاهل المغفل»⁴⁸، فجميع الشعراء حسبه يأخذون من شعر غيرهم، والسرّق "يكون في البديع المخترع من طرف الشاعر، أمّا ما كان في المعاني المشتركة التي جرت في العادات، واستعملت في الأمثال والمحاورات فينصرف عنه ولا تدخل ضمن ما يقال عنه مأخوذ"⁴⁹، ولا يحقّ اتّهام الشاعر بالسرقة في غير ما ابتدع واخترع.

وللسرقة عنده مراتب اصطلاحية؛ ف«من أخذ معنى بلفظه كما هو كان سارقاً، فإن غير بعض اللفظ كان سالحاً، فإن غير بعض المعنى ليخفيه أو قلبه عن وجهه كان ذلك دليل حذقه»⁵⁰، ووضع شروطاً لإطلاق لفظ السّارق؛ فقد لا يُسمّى كذلك «لأنّ المعنى يكون قليلاً فيُحصر ويُدعى صاحبه سارقاً مبتدعاً فإذا شاع وتداولته الألسن بعضها من بعض تساوى فيه الشعراء إلّا أن يزيد فيه شاعرٌ زيادةً بارعةً مستحسنةً يستوجبها ويستحقّه على مبتدعه ومخترعه»⁵¹، فيتحقّق له الأخذ الحسن.

وقد زوّج "ابن رشيق" أثناء دراسته قضية السرقات الأدبية بين نظرات نقاد المشرق ولفاتته الفذة فكراً وصياغةً، وأثبت ذلك منهجاً في تحديد معاني الكلمات قبل تداولها.

وما يهمننا من هذا كلّاه اهتمامه بالجانب المصطلحيّ، إذ تكلّل سعيه في القضية بجملة من المصطلحات منها: السرّق، الأخذ، السّسخ، الاضطراف، الاختلاب، الاستلحاق، الانتحال، الادّعاء، الإغارة، الغصب، المرافدة، الاسترفاد، الاهتمام، النسخ، النظر والملاحظة، الإلمام، الاختلاس، الموازنة، العكس، الموارد، الالتقاط، التّفليق، الاجتذاب، التركيب، كشف المعنى، المجدود من الشعر، سوء الإتياع، السّارق، المبتدع، المخترع، وهي مصطلحات عكست طبيعة الحياة والتّفكير وجسّدت خصوصيّة البيئة، وأثبتت ثراء جانب الاصطلاح عند "ابن رشيق".

ومجمل القول في قضية السرقات الأدبية، أنّها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بصياغة المصطلح، وأفرزت جهود النّقاد فيها عديد المصطلحات بحمولاتها المعرفيّة والثّقافيّة والبيئيّة وتداخلها مع مصطلحات القضايا النّقدية الأخرى.

خاتمة:

جماع القول، أنّ عمليّة صياغة المصطلحات وتشكيلها في رحاب قضايا النّقد الأدبي القديم قد تداخلت فيها عوامل مختلفة، أثّرت في توجّهات النّقاد وانعكست على آرائهم وأحكامهم، ومنه على مصطلحاتهم، وقد أخذنا بعض المتون النّقدية كما أوردها أصحابها، باحثين فيها عمّا يكون مصطلحاً يختزل فكرةً أو يجسّد تصوّراً، أو يوصّف قيمةً، وحين عرضنا لها، استوقفنا عديد المصطلحات عند كلّ ناقدٍ ممّن خاضوا في القضايا التي تخيّرناها مجالاً لبحثنا، إذ الجهود التي أفردت في قضايا كالطّبع والصّنع والصدّق والكذب والسرقات الأدبية قد

أسهمت بمكانٍ في إثراء الجانب المصطلحيّ تماشيًا مع إثراء الجانب النّقديّ تنظيرًا وتطبيقًا، وقد رأينا ما اختصّ به كلّ ناقد من مصطلحات صاغها في أطر المدارس والبحثِّ عمّا يُمكنُ النّقْدَ الأدبيّ من منهجيّةٍ قائمةٍ للحكم على قصائد الشعراء، وقد توصّلنا إلى أنّ تلك القضايا مع بعضها البعض قد شكّلت نظريّةً للنّقْد، وأنّها على اختلافها قد أثّرت الحقلَ المصطلحيّ، لتُعدّ من مصادر المصطلح في تراثنا، وأنّها في تقاربها وتداخلها قد أفرزت مصطلحات متداخلة، رأيناها مترحّلةً بينها وبين القضايا الأخرى التي لم نذكرها كقضايا: اللَّفْظ والمعنى، القديم والمحدث، وعمود الشعر، كما أنّها استعارت مصطلحات من العلوم التي صاحبت النّقْد الأدبيّ كعلوم البلاغة والنحو والعروض، ولعلّ أكثر ما لفت انتباهنا في هذه المسألة أنّ المصطلحات التي أفرزتها تلك القضايا مصطلحات مشحونةٌ بحمولاتٍ معرفيّةٍ وثقافيّةٍ وبيئيّةٍ، وأنّها فتحت آفاقًا لنضج التفكير النّقديّ، كما أنّ تلك القضايا اختزلتها مصطلحات رئيسيّةٌ، هي في أصلها اصطلاحات نتجت عن تخمّر أفكار وكثرة آراء ودقّة ملاحظات حينًا وهنات وقّع فيها الشعراء والنقاد على السواء حينًا آخر، وقد تمخّض عن تلك التصوّرات في دراستها مصطلحات فرعيّةٌ صاحبت آراء النقاد وتناثر في متونهم، مصطلحات أدّت هي الأخرى إلى تطوير الفكر النّقديّ وتوسيع آفاق البحث فيه.

هوامش وإحالات المقال

- ¹ هند حسين طه، النظرية النقدية عند العرب، دار الرشيد للنشر، دط، بغداد/العراق، 1981، ص 245.
- ² أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده، تح محمد معي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط 5، 1985، ج 5، ص 133.
- ³ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 7، مطبعة المدني، القاهرة/مصر، 1998، ج 3، ص 28.
- ⁴ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، دط، مطبعة دار المعارف، القاهرة/مصر، ج 1، دس، ص 78.
- ⁵ المصدر نفسه، ص 90.
- ⁶ علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، ط 1، صيدا/بيروت، 2006، ص 25.
- ⁷ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁸ المصدر نفسه، ص 31.
- ⁹ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ¹⁰ ابن رشيق، المصدر السابق، ص 129.
- ¹¹ المصدر نفسه، ص 130.
- ¹² محمد صايل حمدان، عبد المعطي نمر موسى، معاذ السرطاوي، قضايا النقد القديم، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 1، ارد/الأردن، دس، 28.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 30.
- ¹⁴ أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، المصدر السابق، ج 2، ص 35.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ج 1، ص 227.
- ¹⁶ ينظر أبو العباس أحمد ثعلب، قواعد الشعر، تح محمد عبد المنعم خفاجي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة/مصر، 1996، ص ص (18-20).
- ¹⁷ داود سلوم، النقد العربي بين الاستقراء والتأليف، مكتبة الأندلس، ط 2، بغداد/العراق، دس، ص 249.
- ¹⁸ محمد أحمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تح عباس عبد السّاتر، دار الكتب العلمية، دط، بيروت/لبنان، 2005، ص 19.
- ¹⁹ المصدر نفسه، ص 20.
- ²⁰ المصدر نفسه، ص 21.

- ²¹ المصدر نفسه، ص 22.
- ²² المصدر نفسه، ص 22.
- ²³ محمد صايل حمدان، عبد المعطي نمر موسى، معاذ السرطاوي، المرجع السابق، ص 32.
- ²⁴ أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دط، مطابع يوسف بيضون، بيروت/ لبنان، دس، ص 95.
- ²⁵ المصدر نفسه، ص 99.
- ²⁶ هند حسين طه، المرجع السابق، ص 203.
- ²⁷ محمد صايل حمدان، عبد المعطي نمر موسى، معاذ السرطاوي، المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ²⁸ أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، تح أحمد صقر، دار المعارف، ط 4، مطابع دار المعارف، دس، ص 428.
- ²⁹ المصدر نفسه، ص 426.
- ³⁰ ينظر المصدر نفسه، ص 427.
- ³¹ ابن رشيقي، المصدر السابق، ص 22.
- ³² المصدر نفسه، ص 25.
- ³³ مهلهل بن أبي يموت، سرقات أبي نواس، تح محمد مصطفى هدارة، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر، دط، مطبعة أحمد مخير، دس، ص 3.
- ³⁴ محمد بن سلام الجمعي، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، دار المدني، دط، جدة/ المملكة العربية السعودية، دس، ص 56.
- ³⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁶ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المصدر السابق، ص 63.
- ³⁷ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁸ محمد أحمد بن طباطبا العلوي، المصدر السابق، ص 15.
- ³⁹ المصدر نفسه، ص 79.
- ⁴⁰ علي بن عبد العزيز الجرجاني، المصدر السابق، ص 161.
- ⁴¹ ينظر المصدر نفسه، ص (174، 175).
- ⁴² المصدر نفسه، ص 178.
- ⁴³ المصدر نفسه، ص 185.
- ⁴⁴ ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁴⁵ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، المصدر السابق، ص 196.
- ⁴⁶ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁴⁷ ينظر المصدر نفسه، ص 197.
- ⁴⁸ أبو علي الحسن بن رشيقي، العمدة، المصدر السابق، ج 2، ص 280.
- ⁴⁹ ينظر المصدر نفسه، ص 281.
- ⁵⁰ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁵¹ أبو علي الحسن بن رشيقي، قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، تح الشاذلي بويحي، الشركة التونسية للتوزيع، دط، تونس، 1972، ص 19.

المصادر والمراجع:

- 1) هند حسين طه، النظرية النقدية عند العرب، دار الرشيد للنشر، دط، بغداد/ العراق، 1981، ص 245.
- 2) أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط 5، 1985، ج 5، ص 133.
- 3) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 7، مطبعة المدني، القاهرة/ مصر، 1998، ج 3.
- 4) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، دط، مطبعة دار المعارف، القاهرة/ مصر، ج 1، دس.
- 5) علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، ط 1، صيدا/ بيروت، 2006.
- 6) محمد صايل حمدان، عبد المعطي نمر موسى، معاذ السرطاوي، قضايا النقد القديم، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 1، اربد/ الأردن، دس.

- (7) ينظر أبو العباس أحمد ثعلب، قواعد الشعر، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة/ مصر، 1996.
- (8) داود سلوم، النقد العربي بين الاستقراء والتأليف، مكتبة الأندلس، ط2، بغداد/ العراق ، دس.
- (9) محمد أحمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تح عباس عبد السّاتر، دار الكتب العلمية، دط، بيروت/لبنان، 2005.
- (10) أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دط، مطابع يوسف بيضون، بيروت/ لبنان ، دس.
- (11) أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح أحمد صقر، دار المعارف، ط4، مطابع دار المعارف، دس.
- (12) مهلهل بن أبي يموت، سرقات أبي نواس، تح محمد مصطفى هدارة، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر، دط، مطبعة أحمد مخير، دس.
- (13) محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، دار المدني، دط، جدة/المملكة العربية السعودية ، دس.
- (14) أبو علي الحسن بن رشيق، قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، تح الشاذلي بويحي، الشركة التونسية للتوزيع، دط، تونس، 1972.